بناء الجملة و دلالاتها في الدراسات النحوية العربية المعاصرة

أ.م.د. محمد ياسين عليوي الشكري

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

التقديم:٧٣ في ٢٠١٧/٣/٢٢

القبول:١٢٢ في ٢٠١٧/٣/٢٧

الملخص:

إنَّ هذه الدراسة تسعى لبيان مدى الاهتمام بأصول بناء الجملة العربية عند المحدثين، وأصحاب دعوى الاصلاح النحوي منهم خاصةً، بعد أن لم تنل الاهتمام المطلوب من النحويين الأوائل. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تساهم وبنحو جاد في تركيز البحوث التي قلَّما طُرِقت في الدرس النحوي القديم، إذ إنَّ البحث في بناء الجملة – نحوياً – هو من البحوث الحديثة في النحو العربي .فضلاً عن أن مثل هذا البحث في دراسة بناء الجملة يكاد يجمع النحو من أطرافه، فهو يحتاج الى احاطة واعية بما قيل في تركيب الجملة، زيادة على الصعوبة البالغة في تحديد ما يراد بالجملة، وهي صعوبة تبرز من خلال كثرة التعريفات للجملة والتي بلغت أكثر من (٢٨٠) تعريف يختلف بعضها عن البعض. على أن هذه الدراسة تسعى الى ايضاح الدلالات، زيادة على أنها تؤرخ لجهد علمي بدأ منذ عشرينيات القرن الماضي على يد علماء عراقيين وغيرهم من علماء العرب. وأخيراً أسأل الله تعالى أن يوفقني لإنجاز هذه الدراسة بوصفها محاولة للانطلاق من جيد التراث النحوي العربي الى آفاق علمية أفادت من الدراسات الحديثة في مجال الدراسات اللغوية .

Sentence structure and pragmatics in the contemporary Arabic syntactic studies

Asst. Prof. Mohammed Yaseen Ilaiwi Al Shukri

Kufa University/College of Education for Women

Abstract:

The current study investigates the origins of Arabic sentence structure from the Modernist perspective. This study contributes to the literature of old syntax lesson because it presents an overall picture of sentence structure and clarifies its pragmatics. Furthermore, the current study documents the 1920s scientific efforts of Iraqi and other scholars.

المقدمة:

تتمثل أهمية اختيار موضوع (بناء الجملة ودلالاتها في الدراسات النحوية العربية المعاصرة) من خلال تسليط الضوء على قضية مهمة في نحونا العربي ،تتركز حول بناء الجملة في مرحلة من مراحل تطوير الدراسات النحوية ،بدأت في عشرينيات القرن الماضي على يد القس رحمن الموصلي وآخرين من العراق والعرب ،ومن رواد هذه الحركة الإصلاحية الأستاذ إبراهيم مصطفى في دراسته المتمثلة في كتابه(إحياء النحو)الذي درس فيه الجملة العربية ، وعناصر بنائها ،ومعاني حركات الإعراب للعناصر الأساسية في الجملة ، التي هي : المسند والمسند إليه ، وكذلك العناصر غير الأساسية في الجملة وهي المنصوبات عامةً. على أن دراسة الأستاذ إبراهيم مصطفى انصبت على الجملة الاسمية ،وقد أكمل الشوط الدراسي الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه: في النحو العربي/ نقد وتوجيه و: في النحو العربي/ قواعد وتطبيق. وكان مع الدكتور المخزومي في إكمال هذا الشوط الدراسي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه : نحو التيسير، وكتبه الأخرى : نحو الفعل ، و: نحو القرآن ، وشملت دراستهما نوعي الجملة الاسمية والفعلية ، والعناصر التي تبنى منها الجملة ،وحركات الإعراب، ومعاني هذه الحركات وما تؤديه من وظيفة في الجملة .وتشمل هذه الدراسة نظرية من تأثر في بعض المناهج الغربية في النحو ، ودرس النحو العربي وتراثه على وفق ما تأثر به من نظريات، والسياقية منها خاصةً ، وأقصد به الدكتور تمام حسّان في كتابه : العربية معناها ومبناها ، وهذه الدراسة شاملة للمستويات الصوتية والصرفية والنحوية ، وينبغي الإشارة إلى أن النظرية التي تأثر بها الدكتور تمام حسان لم تكن نظرية غربية خالصة ، وإنما لها ارتباط بنظرية عربية ،ألا وهي نظرية النظم لدى عالم العربية الشيخ عبد القاهر الجرجاني. على أن مفهوم الجملة عند اللغويين ينحصر : بين الجمع والاحصاء والاختصار، قال ابن منظور في الجزء الأول، وفي الصفحة ٦٨٥ من لسان العرب: ((..والجملة :جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال : أجملت له الحساب والكلام، قال تعالى { لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً }الفرقان٣٢، وقد أجملت له الحساب إذا رددته الى الجمل...)). وذهب الزمخشري في الجزء الأول وفي الصفحة١٣٤من كتابه أساس البلاغة الى القول : ((..وأجمل الحساب والكلام ثم فصاله وبيَّنه...)). ومن هذه الأقوال ندرك أن الجملة في اللغة : لفظ يراد به جمع ما تفرق من الأشياء أو إحصاؤه، وقد يراد به الإيجاز والاختصار. ويلحظ مراعاة ذلك عند كثير من النحويين القدماء عند استعمالهم لفظ (الجملة)أو (الجمل)في مصنفاتهم بهذا المفهوم اللغوي. وتبرز أهمية هذه الدراسة من حيث انها تجمع بين التراث والحداثة في الدراسة النحوية.

واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون بمقدمة وفيها ايضاح لمفهوم الجملة عند اللغويين ، وتمهيد فيه حديث عن أهمية إصلاح النحو العربي ، والمنهج الذي يتبع في هذا الإصلاح عند أصحاب الدراسات العربية المعاصرة .وأربعة مباحث ،الأول منها بعنوان : الجملة العربية في التراث النحوي ،وجاء هذا المبحث بمطلبين ،الأول منهما : تحدث عن أقسام الجملة ، والثاني : عن قضية الإسناد في الجملة. أما المبحث الثاني الذي بعنوان : بناء الجملة الاسمية في جهود إبراهيم مصطفى، فكان أيضا بمطلبين ،الأول : فيه حديث عن وظيفة الحركة في الجملة الاسمية ، والثاني : مقارنة بين إبراهيم مصطفى وابن مضاء القرطبي . وأما المبحث الثالث ،فهو بعنوان :بناء الجملة لدى المخزومي والجواري ،وهو أيضاً على مطلبين، الأول منهما :عن بناء الجملة الاسمية عند المخزومي والجواري ،والثاني : عن بناء الجملة الفعلية عند المخزومي والجواري. وأما المبحث الرابع فهو بعنوان : بناء الجملة لدى تمام حسان ،وجاء بمطلبين أيضاً ،الأول منهما : عن الجملة ووظيفة القرائن اللغوية فيها ، والثاني : عن الزمن في الجملة الفعلية . ثم خاتمة للبحث دوِّن فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة في روافد البحث، والمحتويات. وأخيراً فإن أهمية الدراسة التي اسأل الله أن يوفقني لإنجازها هي محاولة للانطلاق من جيد التراث النحوي العربي الى آفاق علمية أفادت من الدراسات الحديثة في مجال الدراسات اللغوية.

المبحث الأول/ الجملة في التراث النحوي:

الحديث عن بناء الجملة ودلالاتها يتطلب العودة إلى الأصول، فما الأصل في بناء الجملة؟ وما هي الكلمة التي يتخذ منها النظام الصرفي وحدة للدراسة ؟ بل يُلزمنا النظر في الأصوات التي هي أصل اللغة بتعريف ابن جني (ت٣٩٢هـ)والنظام الصوتي .إذاً بناء الجملة يكون من الكلمات المؤلفة من الحروف ، وهي الوحدة الأساسية التي يتخذها النظام النحوي وحدة في الدراسة النحوية ،فمنها البداية وبها النهاية .

وفي ضوء هذه المقدمة يتضح أن الأنظمة الثلاثة متقدمة الذكر والمترابطة بهذا الشكل الوثيق الذي لا يمكن فصله ،هي التي تكون اللغة ، وكل نظام منها كما تقدم يحتاج إلى وحدة ينطلق منها في دراسة مبانيه ومعانيه . ودراسة النحو قامت على تحليل أجزاء الجملة المتركبة منها ، وهنا لابد للنحوي من الإفادة مما يقدمه الصرف في بنية الكلمة لتحديد وظيفتها في الجملة عند الاستعمال بعد تقدير الروابط ما بين أجزاء الجملة وما تؤديه من معنى، ومن سياق الجملة وما يحيط بمفرداتها من أحوال وأوضاع يعرف المستقيم من الكلام من غيره، كما تعرض لذلك سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة (١)، وعلى الرغم من أهمية الجملة في الدراسة النحوية، واهتمام

النحويين بها وضرورة وضع تعريف لها وتقسيمها وتحديد صورها في كتبهم ، لكننا لا نجد تعريفاً لمصطلح الجملة ، وهذه مهمة البحث إن شاء الله .

فكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي يعد المرجع الأول في النحو لا تعريف فيه الجملة، ولا وجود لها في كتابه مصطلحاً، وإنما وردت في عدة مواضع فيه بمعناها اللغوي (٢) . إذ لوحظ تردد مصطلح الكلام(parole) في كتابه كثيراً ويريد به الجملة، فقد ذكره أكثر من (٦٠٠مرة).على أن كتاب سيبويه يُعدّ أول كتاب عربي تناول الجملة الدنيا (phrase minimale)،والجملة الموسعة(phrase expansive) في ضوء أنواع الجملة البسيطة(phrase – simple)وصفاً تحليلياً (analyse descriptif) (٣) . وفي هذا اشارة الى وجود مساحة من التوافق بين كثير من مفاهيم علم اللغة الحديث (linguistiques) مع أفكار العلماء العرب، مما يؤكد أحقية العرب السبق في ذلك، وعلى الرغم من أهمية المصطلح كمفتاح للعلم ،إلاّ أن غيابه لا يعني بالضرورة غياب المفهوم الذي يوضع له المصطلح، بل على العكس من ذلك ،إذ إن وجود المفهوم لدى أصحاب أي علم لا يتوقف على وجود المصطلح الموضوع له ،فقد يكون المصطلح ضمنياً ، وقد يُعبر عنه بالتلميح لا بالتصريح ،وقد يتم شرحه قبل أن يحصل على فرصة التعبير عنه كمصطلح ، ولعل كتاب سيبويه خير ما يعضد هذا القول ،فهو يحفل بالعديد من المفاهيم التي لم توضع لها المصطلحات الخاصة بها عند حديثه عن الفعل اللازم والفعل المتعدي والأفعال الناسخة وغيرها،إذ وضعت هذه المصطلحات في مرحلة لاحقة(٤).

وفي ضوء التكرار لمصطلح (الكلام) من سيبويه، هناك من الغربيين U:Mosel(اولركه موزل) تقول(٥) :((إذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فلا نستطيع استنباط تعريف دقيق للجملة منها)). لكن ابن جني (ت٣٩٢هـ) استنبط تعريفاً محدداً للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه، إذ يقول (٦): ((قال سيبويه : واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وان ما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، ففرق بين الكلام والقول)). وهناك تصريح لسيبويه في كتابه يدل على أن الكلام هو الجملة المفيدة، فهو فرق بين الكلام والقول (٧).وقد عنى بالكلام (الجمل)،وبالقول (المفردات)، فالقول قد لا يتم معناه إلاّ بغيره ، وهو بخلاف الكلام الذي هو تام المعنى بنفسه ، ومن هنا أطلق على القرآن الكريم– كلام الله – ولم يطلق عليه – قول الله – (٨).

وقد استعمل سيبويه مصطلح (الكلام) مرادفاً لـ(الجملة)،جاء في باب المسند والمسند اليه، قوله(٩) :((وهما لا يغنى واحدا منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا)). وفي تقسيمه للجملة ،جعلها : اسمية – تبدأ بالاسم – ، وفعلية – تبدأ بالفعل –. فالجملة هي الوحدة الأساسية للكلام،

ويصفها ابن جني بقوله (١٠): ((الجمل قواعد الحديث)).من هذا يتضح أن النحاة اهتموا بتحديد مفهوم الجملة بجانبين ، هما : الإسناد ، وإفادة المعنى ،أو لنقل : الاسناد والاستقلال.

وينبغي التذكير أنّ أول من استعمل الجملة مصطلحاً هو الفراء، إذ ورد ذلك المصطلح في كتابه معاني القرآن ثلاث مرات(١١) ، ثم المبرد(ت٢٨٥هـ) بقوله(١٢):((وإنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ،والفعل بمنزلة الابتداء ،والخبر)).وبعده تلميذه ابن السراج (ت٣١٦هـ)الذي استعمل مصطلح – الجمل المفيدة – بقوله(١٣):((والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر)) .

أما النحاة بعدهم؛ فيُمثلون اتجاهين في التمييز بين الجملة والكلام : الأول يرى أن الكلام غير الجملة ، والثاني يراها إياه .فالأول يمثله ابن جني، والرضي (ت٦٨٦هـ) مع وجود خلاف بينهما ، فابن جني يرى(١٤) : أن الكلام جنس للجمل التوأم مفردها ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام. أما الرضي فيقول (١٥): ((والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ،سواء كانت مقصودة لذاتها أو ، لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل ...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً ،فكل كلام جملة ولا ينعكس)). فعنده الكلام هو القول المفيد بالقصد، و (المفيد) :يراد به الدال على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عنده عبارة عن فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وما كان بمنزلة إحداهما .ابن هشام (ت٧٦١هـ) تابع الرضي في ذلك ،فأعدّ الكلام أعمّ من الجملة إذ شرطه الافادة ،بخلافها، ودلّ على ذلك بقوله(١٦):((ولهذا تسمعهم يقولون :جملة الشرط ، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام)) . أمّا الاتجاه الثاني فيمثله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)في (المفصَّل) ، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)في(شرح المفصل)، فالكلام عندهما جملة ولا فرق . فالزمخشري يقول(١٧):((الكلام هو المركب من اسمين نحو : زيد أخوك ، أو فعل واسم نحو : ضرب زيد، ويسمى الجملة)).أما ابن يعيش فيقول(١٨) : ((اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك ، وهذا معنى قول صاحب الكتاب : المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الأخرى)).

وهناك قول للنحاة القدامى مفاده : أنّ الجملة حكم منطقي ، وهذا جاء من خلال دخول المنطق للنحو ،لابد من توفر ركنين فيهما هما : الفعل والفاعل ، أو : المبتدأ والخبر، واللغة لا تحتمل هذا المنطق ،فقد توجد فيها جمل يتوافر لها هذان الركنان، وقد توجد فيها جمل ينقصها أحد الركنين، أي : هناك جمل فيها فعل وليس له فاعل، أو يوجد فيها مبتدأ ليس له خبر ، أو خبر ليس له

مبتدأ، وفات النحاة أن الجملة العربية متأثرة بحالة المتكلم ، فهدوئه يجعله أن يصوغ جملة متكاملة (متوفر فيها ركني قيامها) ، وعدم هدوئه يجعل جملته غير متكاملة (١٩).

المطلب الأول/ أقسام الجملة:

تقسم الجملة عند النحاة القدامى ومنهم ابن هشام على(٢٠):جملة اسمية وجملة فعلية وجملة ظرفية، فالجملة الاسمية :هي التي صدرها اسم ، كـ : زيد قائم ، و : قائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون (٢١). والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل ،كـ: قام زيد ، و:ضُرب اللص، و: كان زيد قائماً، و: قم . أما الجملة الظرفية فهي التي صدرها ظرف أو مجرور، نحو : أعند ك زيد؟ أو : أفي الدار زيد ؟في حال تقدير زيد فاعل بالظرف والجار والمجرور ،لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما . ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) من قولك: زيد في الدار، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه . الزمخشري وغيره زادوا الجملة الشرطية على التقسيمات، والصحيح انها من قبيل الجملة الفعلية. والمراد بصدر الجملة: المسند أو المسند اليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فجملة : أقائم الزيدان؟ و: أ زيد أخوك؟ و: ما زيد قائماً، كلها اسمية . والجملة : أ قام زيد؟ و: إن قام زيد، و: قد قام زيد، كلها فعلية .والمعتبر أيضاً هو الأصل في صدر الجملة ، فجملة : كيف جاء زيد ؟ فعلية؛ لأن الاسم في نية التأخير ، وكذا الجملة : يا عبد الله، و: الأنعام خلقها ،فإنها فعلية؛ لأن صدر هذه الجمل في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو عبد الله، و: خلق الأنعام . وبشأن الجملة الظرفية التي يتقدمها ظرف أو جار ومجرور ، وكل منهما يعتمد على النفي أو الاستفهام كما ورد في الأمثلة التي ساقها ابن هشام في المغني التي تقدم ذكرها ،فإن الظرف والجار والمجرور هو المسند في الجملة ، و: زيد فاعل بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما (٢٢).

فمن خلال عباراته يتضح أن الجملة الظرفية جملة فعلية يتقدمها مسند وهو فعل ، ومسند اليه وهو الفاعل ، ولا حاجة لتقدير المتعلق المحذوف ،لأن اعتماده على النفي او الاستفهام يجعله قريباً من الفعل .أما لو تأخر ذلك الظرف وتقدم المسند اليه ، ولم يعتمد ذلك الظرف على شيء قبله سيكون شأن آخر لكونه مبتدأ وما بعده خبر، أو متعلقه هو الخبر .

ومن المحدثين من يجعل الجملة الظرفية ملحقة بالجملة الفعلية تارة ، وبالاسمية تارة اخرى ، فحين اعتمادها على النفي والاستفهام تكون ملحقة بالفعلية ، وحينئذ ((يتوافر سياق فعلي يصح معه أن ينوب عن الفعل))(٢٣). أمّا إذا لم تعتمد على نفي أو استفهام فهي عنده ملحقة

بالاسمية. وفي ضوء التقديرين فهي لم تكن جملة مستقلة بذاتها لتكوّن قسماً ثالثاً مغايراً لكل من الاسمية والفعلية (٢٤).وهناك من المحدثين من يرى أن كلاً من الظرف أو الجار والمجرور هو المسند نفسه في تلك الجملة ، أما أثر النفي أو الاستفهام فيها فهو يتعلق بجواز التقديم والتأخير للمسند ، فنقول : أمحمد في الدار؟ و : أفي الدار محمد؟،ويظهر أن الفرق بين التقديم والتأخير هنا لا يعدو أن يكون فرق اسلوب ،فالمعنى في الحالتين واحد(٢٥).أمّا المتعلق لذلك الظرف والجار والمجرور فلم يكن له أي أثر عنده ، فالظرف والجار والمجرور كل منهما يتحقق به الاسناد ، فهو المسند في الجملة ، وهو كذلك يساير ابن هشام من هذه الجهة ،إلاّ أن الجملة عنده يتعين كونها اسمية ما دام المسند اليه اسماً، وان المسند لا يأخذ طريق الفعلية وإن اعتمد على النفي والاستفهام؛ لأن الاعتماد عليها يترك الخيار للمسند في التقديم والتأخير لا غير(٢٦).

وتقسيم الجملة على : اسمية وفعلية يدخل كل منهما في ضمن الجملة الخبرية ،إذ تجتمع العناصر التي تقوم الجملة الخبرية ((التي تعتمد على الاسناد القائم بين المسند والمسند اليه، أو ما يسمى بـ : النسبة الحاصلة بينهما))(٢٧) . وفي ضوء هذا فإن تقسيم الجملة يكون على: جملة خبرية وجملة انشائية ، والجملة الخبرية تقسم على : جملة اسمية وجملة فعلية .

الجملة الاسمية : هي الجملة التي يتصدرها اسم كما في قولنا: محمد أخوك، فالاسم المتقدم في الجملة هو الذي يستدعي اطلاق صفة الاسمية على تلك الجملة ،وهكذا يرى ابن هشام وغيره. على أن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في باب الجملة الاسمية في المغني لم يتفق عليها علماء النحو، ومن تلك الأمثلة :زيد قائم، و:هيهات العقيق، و: قائم الزيدان ،إذ إنّ الجمل التي تبدأ بـ(اسم فعل) ،والتي تبدأ بـ (اسم الفاعل) قد يلحقها الكوفيون وبعض المحدثين، فالمثال: محمد أخوك، جملة اسمية باتفاق علماء النحو، فهي تضم ركني الاسناد، والربط بينهما بسبب تلك النسبة القائمة بين الطرفين ،إذ يتم فيها اسناد الجزء الأخير الى المتقدم (محمد)بسبب المتكلم وبقصد منه ،فهي أخيراً جملة خبرية (اسمية) يطلق على المتقدم منها (المبتدأ)وعلى الثاني(الخبر).وهذا النمط من الجمل قد يختلف من حالة الى اخرى على وفق المتطلبات التي يقتضيها الحال، فالاسم المتقدم قد يكون معرفة ، وقد يكون نكرة ،كما له الحرية أن يتقدم أو يتأخر لغرض ما ،وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا حصل استغناء عنهما الى غير ذلك.

الجملة الفعلية :هي التي يتصدرها فعل نحو : قام زيد، و: ضُربَ اللص، و: كان زيد قائماً، بهذه الأمثلة التي تقدم فيها الفعل تعرف الجملة الفعلية، هذا ما يقوله ابن هشام ،وصدر الجملة عنده ما كان في الأصل هو الصدر ،وهو الذي يميز بين الاسمية والفعلية، فقوله تعالى{وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ}غافر ٨١،وقوله تعالى{فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ}البقرة ٨٧ ،فهذه وغيرها

تُعد من الفعلية وإن تقدمتها أسماء، لأن هذه الأسماء في نية التأخير . أمّا في حالة كون الجملة مؤلفة من اسم يتصدرها ثم فعل يعقبه ففيها موضع خلاف بين النحويين ،فقولنا : محمد قام هي جملة اسمية عند البصريين لتصدرها بالاسم ، لكنها فعلية عند الكوفيين ومن تبعهم لأنها مشتملة على فعل وفاعل ، وتقدم فيها الفاعل ،ولا ضير في تأخير أو تقديم الفاعل عندهم في مثل هذه الجملة ،فـ :محمد قام ، و: قام محمد يرون أن الدلالة في الجملة واحدة ،وأن محمد هو الفاعل في كلتيهما لإسناد الفعل اليه، ولكل من المذهبين أنصاره، فإذا تقدم الفعل يقول الرضي (٢٨): ((اشتبه المبتدأ بالفعل))،وهو إذن يتفق مع البصريين في رأيهم ،وهناك من المحدثين من يؤيد رأي الكوفيين كالدكتور المخزومي ، وأن الجملة هنا تدل على نسبة الحدث المتجدد لفاعله ، وبهذا الشأن قال الدكتور المخزومي (٢٩) :((الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد والتي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً متجدداً ، وبعبارة أدق : هي أن يكون فيها المسند فعلاً ، لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها))، وأنه يرى أن الجملة التي صدرها اسم ثم يعقبه الفعل وأريد بها الاستفهام بـ (هل) فإن أداة الاستفهام لا يحق لها الدخول عليها ، لأنها لا تدخل إلا على الجملة الفعلية ،مثل : يقوم زيد بتقدم فعلها ، وعلى الجملة الاسمية نحو : زيد قائم، وحين يمتنع دخولها على جملة تقدم فيها الاسم على الفعل مثل : زيد يقوم ، إذ الجملة هنا فعلية تقدم فاعلها ،لذلك امتنعت (هل) من الدخول عليها لعدم تقدم فعلها (٣٠).

وتقسيم النحاة للجملة على اسمية وفعلية هو تقسيم صحيح يقرّه الواقع اللغوي ، لكنهم أسسوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها ، لذلك فهم لم ينجحوا في تحديدهم للجملة الاسمية والفعلية بشكل يتفق مع طبيعة اللغة .فالجملة المبتدئة بالاسم عندهم اسمية ، والمبتدئة بالفعل فعلية ، وهذا ما ذهب اليه النحاة ومنهم ابن هشام ، وهذا يعني أن جملة : طلع البدر فعلية ، وجملة : البدر طلع اسمية ، لكن هذا التحديد مشوب بعدم الدقة ،لأنه يقوم على اساس من التفريق اللفظي المحض. ويقول المحدثون: إنّ هذا التقديم والتأخير من باب الاهتمام به ليس إلاّ. وابن هشام في قوله : الاسمية التي صدرها اسم مثل: زيد قائم، و: هيهات العقيق، و... الخ ، والفعلية : هي التي صدرها فعل، مثل: قام زيدٌ، و: ضُرِبَ اللص، و...الخ، يؤخذ عليه اعتباره الجملة الاسمية أساساً للجمل العربية الذي يبدو واضحاً من خلال تقديم ذكرها على حد مأخذه ومأخذ غيره في معالجة الامور، هذا المأخذ مبني على أساس أصالة الاسم وتفريع الفعل ،هذا جاء من خلال رؤيته ورؤية البصريين بأن الاسم أصل المشتقات؛ لأن الثابت عندهم أن المصدر (وهو اسم) أصل المشتقات جميعاً.

ويؤخذ عليه أيضاً ارتباكه الوضح في أمثلته للجملة الاسمية، فعنده (هيهات) اسم، لأنه يسمى عنده (اسم فعل)، لكن الحقيقة هو بعيد عن الاسمية لعدم قبوله أية علامة من العلامات الموضوعة للأسماء ، التي جمعها ابن مالك في قوله(٣١) :

بالجر والتنوين و الندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فـ(هيهات) لا يقبل أي علامة من التي ذكرها ابن مالك . ويؤخذ عليه أيضاً مأخذاً لا ينبغي لمثله أن يقع فيه ، وهو: أن (هيهات) في رأي المدرسة الكوفية فعل حقيقي كسائر الأفعال ،ويؤخذ عليه عدم توفيقه في تمثيله للجملة الاسمية بقوله: (قائم الزيدان)؛ لأنها حقيقة ليست بالجملة الاسمية، كون المسند اليه فيها فاعلاً لا مبتدأ وإن قيل في اعرابه : إنّه فاعل سد مسد الخبر؛ لأن كونه فاعلاً ينفي أن تكون الجملة اسمية .

وما ذهب اليه ابن هشام والبصريون من قبله ، من أصلية الاسم و أصلية المصدر للمشتقات بعيد عن الصواب ، لأن الفعل في اللغات السامية وفي العربية هو أساس التعبير ، ففي حالة اعتبارهم أصلية المصدر ،جعلٌ لأصل الاشتقاق في العربية مخالفاً لأصله في سائر اللغات السامية، وما اعتبار المصدر أصل للمشتقات عند البصريين وتابعيهم – فيما يرى الدارسون المحدثون – إلاّ مظهر من مظاهر التأثير الآري في العربية ، لأن المصدر في الآرية أو في اللغات الهندو اوربية هو أصل المشتقات جميعاً(٣٢).

ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدامى من تعسف وارتباك في تحديدهم للاسمية والفعلية فيتطلب الأمر إعادة النظر في دلالة هذه التقسيمات للوصول الى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه ، ويخرج من كليهما ما ليس منه. هذا ما يراه المحدثون كي يتماشى تحديد الجمل الاسمية والفعلية مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي ، ومع ما يتفق مع طبيعة اللغة .

فالجملة الفعلية : هي التي يدل فيها المسند على التجدد ، أو التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً متجدداً . وقد جاء في التلخيص عند ذكر أحوال المسند(٣٣) : ((أمّا كونه – يعني المسند – فعلاً ،فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحضر وجه مع إفادة التجديد)).

وقال الجرجاني (٣٤) : ((إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه، كالمعنى في قولك: زيد طويل، و: عمرو قصير، فهنا لم يكن القصد جعل (القصر والطول) أن يتجدد ويحدث، وإنما توجبهما وتثبتهما ، وتقضي بوجودهما على

الاطلاق . وكذلك قولنا : زيد منطلق ، فلا يراد فيه أكثر من اثبات الانطلاق لزيد . لكن الفعل (ينطلق) يقصد فيه الى ذلك ، فقولنا : زيد هو ذا ينطلق ، فيكون الزعم هنا أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، ويجعله يزاوجه ويزجيه)). وهو عنده أن ترتيب الكلمات كترتيب المعاني في الذهن، ومن ثم ترتيب الكلمات على ضوئها بالشكل الظاهر .

أمّا الجملة الاسمية : فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبات ، أو يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو يكون فيها المسند اسماً ، وهذا ما بينه الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

المطلب الثاني/ قضية الاسناد في الجملة:

الاسناد هو أبسط صورة من صور الكلام ، ولابد من أن يكون له طرفان : الوصف أو المسند، والموصوف أو المسند اليه، ولا غنى لأحد هذين الطرفين عن الآخر ليكون الكلام ذا معنى يحسن السكوت عليه كما يقول النحاة . من هنا يتبين سبب استحقاق كل من الطرفين (المسند والمسند اليه) أن يكونا بالمنزلة العالية (الرفع)، وأيضا تتضح وتتبين العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع والمعنى الذي اصطلح عليه النحاة. عل أن الاسناد في العربية لم يكن على شاكلة واحدة ، فهو تارة بسيط لا تقيده قيود، ولا يضاف اليه أو الى طرف من طرفيه ما يزيد من معناه تحديداً أو توكيداً أو غير ذلك. وأن أبسط صور الاسناد ما يعرف في النحو بالجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر كقولهم : زيد قائم .أو الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل كقولهم : يقوم زيدٌ ، وعلى هذه الصورة من الاسناد تصدق القاعدة العامة من الصدق ،وهي أن الرفع للإسناد.

ويذكر الزمخشري في مفصَّله حين يبحث في تعريف المبتدأ والخبر قوله(٣٥): ((هما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : زيد منطلق ، والمراد بالتجريد : الاخلاء من العوامل التي هي : كان و أن وحسبت وأخواتها ،وإذا لم يخل منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع)) .وفي هذا الكلام نلمح ما يوحي بالمعنى في أن الاسناد في أبسط صوره يستحق الرفع لطرفي الاسناد كليهما، على أن فكرة العامل هنا في كلام الزمخشري أقوى سلطاناً وأشد أثراً في توجيه هذا الحكم، وحتى تقربه من المعنى المقصود من خلال استطراده في الشرح والتوضيح فهو يصرح به تصريحا يقول (٣٦) : ((وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد ، لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ، لأن الاعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ،لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الاسناد لا يتأتى بدون طرفين ،مسند ومسند اليه...الخ)).

وعندما الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني في رفع المبتدأ وما يذهب اليه جمهور البصريين من أن عامل الرفع فيه هو الابتداء يقول (٣٧) : ((اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح ، وفي الاصطلاح قيل : كون الاسم معرّى عن العوامل اللفظية ، وقيل : جعل الاسم أولاً ليخبر عنه)).

معنى التجرد للإسناد ، وقيود الاسناد:

إنّ الكلام على التجرد عن العوامل يعني بالضرورة أن يخلص طرفاه لأثر الاسناد وما يستحقه ذلك الطرفان هو الرفع (٣٨). ومثل هذا أو قريب منه كلامهم في رفع الفعل المضارع ، وقولهم إنّ عامل الرفع هو التجرد عن الناصب والجازم . والأشموني يقول في شرحه قول ابن مالك :

ارفع مضارعاً إذا يجرّد من ناصب وجازم كـتسعد

ومعنى القول : إنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرافع له التجرد المذكور، هذا رأي حذاق الكوفة، ومنهم الفرّاء. أما البصريون فقالوا (٣٩) : ((الرافع له هو وقوعه موقع الاسم ، في حين ذهب ثعلب الى ان الرافع له نفس المضارعة، بينما الكسائي كان له رأي آخر وهو أن الرافع له حروف المضارعة)) . فمهما يكن من مأخذ على التجرد، ومهما يلاحظ فيه من التناقض ، لكننا نتمكن من استمداد المعنى الرئيسي منه ، والأصل الذي يقول : إنّ الرفع للإسناد ، وأن الاسناد إذا لم يقيّد هو أو أحد طرفيه، فالرفع هو المنزلة التي يستحقها كل واحد من طرفيه ، وخنا ترجيح للرافع الأول(التجرد).

إذاً؛ هذه هي القاعدة العامة ، وهذا الأصل يتحقق ويصدق إذا كان الإسناد مطلقاً من كل قيد يضيف اليه أو الى واحد من طرفيه معنى، أو يحدد معناه ويقيّده بعد الاطلاق. وهذا واضح إذا كان المسند فعلاً، لأن الرفع في الفعل مشروط بالتجرد مما يسبب له النصب والجزم ،وهنا : المعنى قد يكون أعم في حقيقة أمره من أن يقتصر على الفعل المضارع المعرب . وبيان ذلك أن هذا الفعل المضارع إنما يعرب إذا اشتد شبهه بالفعل ، أي انه يكون قابلاً للتصرف في المعاني التي يحتملها ويصلح للدلالة عليها ،ولا عبرة لكلامهم على المشابهة والمضارعة في الحركات والسكنات بين الفعل المضارع واسم الفاعل حين يشبهون (يفعل)بـ(فاعل) . و الفعل كما هو معروف يدل على الحدث (الذي يلزمه بالضرورة معنى الزمن) وهو في معنى الحدث موافق لدلالة اسم الحدث وهو المصدر.

أمّا معنى الزمن فهو؛ الذي يحكم على أصالته في الفعلية. والمضارع فعل يدل على الحدث، ودلالته على الحدث تقترن بدلالته على معنى الزمن، ولكن دلالته على معنى الزمن دلالة مرنة، ويتضح هذا في قولنا: زيد يقوم ، فـ(يقوم) قد نعني أنه يقوم زمن التكلم (دلالة على الحال) وهي مدة قصيرة من الزمن الذهني لا يكاد يتصورها؛ لأن ما قبل النطق بالفعل ماضٍ، وما بعده مستقبل. وقد نعني أن القيام عادة لزيد ،وهنا يفيد الاستمرار والتكرار، وقد يُفهم منه امتداد من الماضي الى المستقبل، وفوق ذلك نستطيع أن ندل بهذا الفعل على معنى المستقبل حين نضيف إليه حرفا من حروف المستقبل (السين و سوف) سيقوم ،سوف يقوم محمد، وتمحض الى معنى الاستقبال إذا قلنا : أراد محمد أن يقوم . ونستطيع قلب معناه الى معنى الماضي ، كما في قولنا : لم يقم زيد، ولما يقم زيد. ويمكن جعله فعل طلب إذا قلنا : ليقم زيد، أو لا تقم يا زيد .

هذا في شأن الاسناد في الفعل، والقيود التي تدخل عليه .أمّا إذا كان المسند اسماً فتدخله قيود من جنس آخر، وقد ذكر من خلال البحث، أن الاسناد المطلق الذي يستحق الرفع طرفاه هو الاسناد البسيط كقولنا: زيد قائم. ففي هذه الحالة يكون الاسناد مطلق من كل قيد، وكذلك وصف المسند اليه به مطلق. أمّا قولنا: زيد قائم الآن أو غداً، وقد يكون قائما أمس أيضاً، هذا القيد بزمن من الأزمنة أو بمعنى من المعاني الأخرى، يصبح هذا المعنى شريكا له في صفة المسند تنزل به عن مرتبة الرفع الى المرتبة التي تأتي بعدها وهي النصب، ولذلك نرى أن الخبر ينصب حين دخول (كان أو احدى أخواتها) على الجملة الاسمية مثل قولنا: كان زيد قائماً، ويبدو أن المسند في هذه الحال ليس قائما وحده ،وإنما (كان قائما) كلاهما، بدليل في حالة تقديم المسند اليه الموصوف، يكون القول: زيد كان قائماً ، والمسند هنا لم يستقل بموقعه ، ولم ينفرد بوظيفته ، وإنما استعان عليها بما يسميه النحاة (الفعل الناقص) ويسمونه المحدثون(٤٠)،أي اللغات الحديثة بـ(الفعل المساعد).

هذا بشأن المسند، أما المسند اليه؛ فيدخله قيد آخر هو قيد التوكيد أو غيره من معاني الحروف المألوف دخولها على الجمل الاسمية ، فيصبح المسند اليه حينئذٍ هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الاسنادي معاً، وهذا يتضح في المسند اليه إذا أكد بـ(إنّ) كقولنا : إنّ زيداً قائمٌ، أو إذا اضيف اليه حرف من حروف المعاني الأخرى الملحقة من قبل النحاة بـ(إنّ) من حيث أثرها فيما بعدها ،مثل : كأنّ – ليت – لعل .

أما لا النافية للجنس؛ فأثرها أقوى وأشد ، لدرجة أن الاسم بعدها يبنى على الفتح إذا لم يضف، ويقول النحاة : إنّ لا النافية للجنس تركب مع اسمها وتصبح وإيّاه كالكلمة الواحدة ، ولذلك يكون (محلها واسمها) عندهم رفع ،ويجيزون الاتباع عليهما بالرفع . فقولنا : لا رجلَ حاضر، لقد

ركبت (لا) وهي كما يقولون نص في نفي الجنس على سبيل الاستغراق مع الاسم الذي بعدها ، حتى كأنّ معنى الاسم بعدها قد تغير ، وأصبح يدل في سياقها على الجنس كله منفياً ،بعد أن كان قبل دخولها عليه يدل على فرد شائع في الجنس كله .

المبحث الثاني/ بناء الجملة الاسمية في جهود ابراهيم مصطفى:

لا شك أن من أجرأ الأصوات الداعية الى اصلاح النحو في النصف الأول من القرن العشرين هو صوت الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو)عام ١٩٣٧م،على الرغم من وجود محاولات الاصلاح التي سبقت ابراهيم مصطفى وكانت البذرة الاولى في هذا الاتجاه انطلقت من العراق (٤١)، إلاّ أنّ هذا الكتاب يُعدُّ قفزة في المنظور النحوي الصادق في دعوته الى التجديد، وطموحه الى الاصلاح في مجالات محددة ، حاول من خلالها نفض الغبار عن التراث العربي في النحو، وإعادة الأصالة اليه من خلال كشف علل الاعراب ، وفلسفة العامل ، ونقد المذهب النحوي في العامل. فقد تحدث عن معاني الاعراب معتبراً الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة ، والفتحة ليست علامة اعرابية ، وتحدث عن التوابع ، وأحصى حروف المعاني ، وبحث العلامات النوعية للإعراب في الأسماء الخمسة (٤٢).

إنّ كل ما قدمه ابراهيم مصطفى في إثارته للأفكار الجديدة يُعدُّ معلما بارزا من معالم الاصلاح للنحو، وبهذا الشأن يذك الدكتور الجواري ما يأتي: وبيانا للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه (٤٣).

وتعد محاولة ابراهيم مصطفى محاولة جادة في اتجاه اصلاح المنهج النحوي في ضمن التراث، إذ إنّه لم يتكئ على النظريات الغربية ، ولم يتأثر بالفكر الغربي تأثيرا مباشراً، بالشكل الذي يجعله يخوض في التراث الغربي وينسى أو يتناسى التراث العربي ، كما تأثر غيره به من خلال دراستهم واقامتهم هناك، لذلك فإن مباحث محاولة ابراهيم مصطفى قامت على النحو العربي القديم والتراث القديم، ولكنها محاولة غير مكتملة؛ لأنها اقتصرت على الجملة الاسمية فقط ، ولم يعالج الجملة الفعلية كما عالجها من بعده كل من الدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد عبد الستار الجواري، استمرارا للشوط الدراسي في محاولات التيسير .

ومحاولات اصلاح المنهج النحوي ومنها محاولة ابراهيم مصطفى قد قامت على محاولة اسقاط نظرية العامل الذي ربط من خلالها القدامى حركات الاعراب بالعامل ، فهم أسسوا النحو على فكرة العامل ، في حين كانت محاولات اصلاح المنهج النحوي للمحدثين قائمة على تأسيس

النحو في تجاهل فكرة العامل واستبدالها بفكرة الاسناد ومعاني الحركات . وبهذا الشأن يقول ابراهيم مصطفى: ((إنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الاعراب حكما لفظيا خالصا ، يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته اشارة الى معناه ، ولا أثر في تصوير المفهوم ، أو القاء ظل على صورته. ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الاعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت كانت لنا الهداية الى هذا، ووجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة، وكلما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشبعة، ولم يكن لنا عن كل حركة ما عاملها ، ولكن ماذا تشير اليه من معنى))(٤٤).

فالمحور الاساس في كتاب إحياء النحو هو : اعتماد حركات الاعراب بوصفها دوالا على معان في تأليف الجملة وربط الكلمة بما بعدها .وفي هذا الأساس اسقاط لنظرية العامل القائلة بأن الاعراب أثر يجلبه العامل. أي أن فكرة الكتاب الأساسية هي صلة العلامات الاعرابية بالمعنى . فإبراهيم مصطفى يُعرِّف النحو بأنه: ((قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها))(٤٥).وهو بتعريفه هذا أراد أن يقيم النحو على دراسة المعاني من خلال معرفة الكلمة من جهة، والكلمة مع الجملة من جهة اخرى ، والجملة مع الجملة من جهة ثالثة حتى تتسق العبارة التي لم تكتف بالجملة وحدها ،وإنما جعلت الجملة جزءاً من نص .وهذا يعني أن النحو عنده ينتبه الى تركيب الكلمات كما ينتبه الى تركيب الجمل ، وأقسامها مع بعضها .

في حين نرى تعريف القدامى للنحو بأنه : ((علم يعرف به أحوال الكلم اعرابا وبناءً))(٤٦) . فهم يؤكدون على حركات الاعراب ، ومعرفة أواخر الكلم تعرف العامل في تغيير هذه الحركات، هذا يعني أن فكرة العامل هي التي كانت سائدة لمعرفة أواخر الكلم .

فالفرق بين التعريفين واضح ، إذ إنّ القدامى يرون في حركات الاعراب آثارا لعوامل ، فالضمة عندهم أثر لعامل، وكذلك باقي الحركات ، بينما ابراهيم مصطفى يرى أن : الحركات تؤدي معاني في الكلام، وليست هي آثارا لعوامل كما يدّعي القدامى. ومن هنا توجه ابراهيم مصطفى الى دراسة معاني حركات الاعراب(حركات الاسم فقط عنده)،والأبواب التي تضمها هذه الحركات .

وقد دعا ابراهيم مصطفى أيضا الى دراسة أساليب التعبير(التي تجمع ما فرّقه النحويون في عدة أبواب، بينما ينبغي أن تجمع هذه المتفرقات في باب واحد)، فمثلا دعا الى دراسة أساليب التوكيد والنداء وحده، وكذلك اسلوب النفي بوصفه اسلوبا من اساليب التعبير العربية ،وعلى الرغم من دعوته إلاّ أنه لم يطبق دراسة الأساليب .

المطلب الأول/ وظيفة الحركة في الجملة الاسمية:

حاول ابراهيم مصطفى تقسيم النحو على اساس التركيب، فأتبع في منهجه جمع عدة موضوعات تحت عنوان واحد، ودرس الحركات ووظائفها في الجملة الاسمية، وعلى النحو الآتي :

١- درس الضمة على أنها علامة الإسناد(٤٧) ،(الضمة علامة الرفع)أي أن كل مسند اليه يستحق الضم ، فالذي يقع في موقع الاسناد كالمبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل ،ويسميها النحاة بالعمدة في الكلام، وهي التي تستحق علامة الإسناد(الضم). وما عدا الأسماء المتقدم ذكرها وتأتي مضمومة، فهو يقول: إنها توابع للمضموم ، فالصفة تتبع الموصوف، والخبر كذلك عدَّه من التوابع، وكذلك الوكيد، إذاً الضمة تقتصر على ما ذكر. وفي ضوء هذا فإن الذي قام به ابراهيم مصطفى هو جمعه للمبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل في باب واحد سمَّاه (الضمة علم الاسناد) وهو كما تقدم ذكره لم يخترع مسألة رفعهم، بل هذا معروف عند قدامى النحويين ، فهو ذكر المسند والمسند اليه بدلا من كلمة المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل .

٢- درس الكسرة على أنها علامة الاضافة (٤٨)(الكسرة علامة الاضافة)، وهذا قول القدامى، وابر اهيم مصطفى قاله بالتعبير نفسه ، ومعناه : (أن كل مضاف اليه يستحق الكسر)، وهذا يؤدي الى أن الكسرة عنده ذات معنى. وكذلك ما بعد حروف الجر حقه الكسر، وهو هنا أخذ رأي الكوفيين الذين يسمون حروف الجر بـ(حروف الاضافة)،إذاً كل مضاف اليه وكل واقع بعد حروف الجر حقه الكسرة .

قسم القدامى الأفعال على : لازمة ومتعدية ، والأخيرة منها تتعدى بشكل مباشر الى مفعول به، وبواسطة حرف جر الى ما يشبه المفعول به ، كأن يكون جار ومجرور معلق بالفعل ، ولذلك يعلق بالفعل وشبيه الفعل، فقولنا : أخذت الكتاب من المكتبة ، فـ(من المكتبة)جار ومجرور معلق بالفعل كأنه مفعول به غير مباشر . على أن قسم من الأفعال جعلها التطور اللغوي أن تتعدى بشكل مباشر، فلذلك نجدها تعيش متعدية مرة بشكل مباشر وأخرى بشكل غير مباشر (أي بحرف جر)، كما في قولنا: دخلت المدينة، وقولنا: دخلت الى المدينة، جئت المدينة، و: جئت الى المدينة. فالكسرة عندهم علم الاضافة ، والاضافة عندهم مباشرة ، كذلك هي الكسرة علم الاضافة للمجرورات بحرف الجر . من هنا يتضح أن ابراهيم مصطفى له رأي في الضمة والكسرة (هو أن لكل منهما معنى ، وهما علما اعراب للإسناد والاضافة) ،والفتحة عنده ليست علما اعرابيا ، وإنما هي الحركة الخفيفة الشائعة عند العرب ، وتعطى لكل اسم ليس في موضع الاسناد ولا الاضافة ، ويعد رأيه هذا غريبا .

وعلى الرغم من محدودية دراسته ، كونها تقتصر على حركات الاسم فقط ،فقد اصطدمت في مواضع متعددة، فمحاولته إذن لا تنطبق على كل حالة في النحو ، ومثال ذلك ما جاء في موضع (اسم إنّ) منصوب وهو مسند اليه ، فهو يعلل نصبه على الوهم ،وكذلك ما جاء في (المنادى العلم، والنكرة المخصوصة) مضموم وهو ليس مسندا اليه ، ويعلل ذلك للتفريق بين المنادى المضاف الى ياء المتكلم وغير المضاف ، وكذلك في (الممنوع من الصرف) ففي حالة جره نكون علامته الفتحة، وهذا يتعارض مع كونها عنده ليست علما اعرابيا .فضلاً عن دراسته للتوابع ونظرته اليها، وماذا عدّ الخبر، وهو عند النحويين عُمدة ؟ .

وبعد كل هذه الاصطدامات يخرج ابراهيم مصطفى الى التأويل والتعليل كي يجعل ما تعارض من آرائه يتماشى مع القاعدة، واتجه الى ما اتجه اليه القدامى من تعليل وتأويل ،بل أن تأويلاته وتقديراته، منه ما هو شبه مقبول، ومنه ما هو معقد، ولا صلة له باللغة، وإنما بتاريخ تطور اللغة.

المطلب الثاني/ بين ابراهيم مصطفى وابن مضاء القرطبي:

بسبب مذهبه الظاهري الذي يرفض القياس المنطقي والعلة والتأويل، ويرفض فكرة العامل التي تؤدي الى التأويل والتقدير، أقام ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) محاولته التي ترتكز على(٤٩) :

١– رفض فكرة العامل: إذ رأى فيها تعقيد للنحو العربي ، لاعتمادها على قواعد أشبه بالخيالية ، وقواعد متأثرة بالمنطق، التي تفترض مسبقاً أنّ لكل معمول عامل ،وهذا له صلة بينه بالتفكير المنطقي الذي يتصل بمبدأ العلة والمعلول، فكما أن لكل مخلوق خالق، انتقلت هذه الفكرة الى النحو، وكما أن لكل أثر مؤثر ،فقد تصوروا قياساً على هذا أن لكل حركة اعرابية عاملاً عمل فيها. وهذه النظرية (نظرية العامل) جعلت النحويين مضطرين لفتح أبواب جديدة زائدة في النحو لا مسوغ لها، ليحافظوا على اطِّراد نظريتهم، ففتحوا باب الاشتغال والتنازع ،اللتان فُسرتا تعسفاً على ضوء هذه النظرية، وبهذا تعسر النحو في أماكن كثيرة ما كان لها وجوب .

ولذلك يرى بعض الدارسين المحدثين ومنهم الدكتور مهدي المخزومي :أنّ القرطبي هو استمرار للنحو الكوفي ،أي أنه كان أكثر ميلاً الى المنهج الكوفي(٥٠)، وذلك لسببين ،هما:

الأول: معارضة القرطبي ونقده للنحويين البصريين، وعدم معارضته ونقده للكوفيين ،بل أخذ بآرائهم كما في باب الاشتغال، إذ قال برأي الكوفيين(٥١): ((إنّ المنصوب المتأخر – الضمير– ممكن أن يكون تابعاً للمنصوب المتقدم الظاهر)) فقولنا: الكتاب قرأته، فإن الفعل المتأخر هو الذي

نصب الكتاب بوصفه مفعولاً به مقدما ،والضمير يُعدّ بدلاً منه ، ولا حاجة الى التقدير ، وهذا رأي الكوفيين، في حين يرفض البصريين هذا عبر قولهم: لا يجوز عمل العامل في الشيء ونفسه.

الثاني: فقد أخذ برأي الكوفيين الذي قال به الكسائي ، وبشكل آخر قال به الفراء في قضية التنازع، وهذا الرأي يذهب الى: جواز اجتماع عاملين على معمول واحد، وهذا لا يجوز عند البصريين، فقولنا : قام وقعد علي ، فـ(علي)عند البصريين فاعل لأحد الفعلين ،ويجب تقدير فاعل للفعل الثاني، في حين أجاز الكوفيون ذلك(ذكر الفعل من دون فاعل)٠

من هذا يتضح أن القرطبي رفض التقدير والتأويل والقياس المنطقي ، وكذلك الكوفيون لم يكن لهم شأن في كثير من التقديرات والأقيسة المنطقية ، لذلك عُدَّ القرطبي استمراراً للتيار النحوي الكوفي، وهو في مقدمة كتابه يدعو الى أن يكون النحو كنحو الأوائل(٥٢)٠ولم يكتف بهذا الرفض، بل ذهب الى رفض تعقيدات نظرية العامل ، ودعا الى عدم منح النحو أهمية كبيرة يترتب عليها دراسته بتعمق ، وينتج عن هذه الدراسة تعقيده، بل كان يوصي بأخذ القليل من النحو الذي يجعل الدارس يفهم المرفوع والمنصوب ، ولذلك كان يقول : يكفي أن يؤخذ النحو من كتاب سيبويه، أو من الجمل للزجاجي ، وعدم الرجوع الى الشروحات الموسعة ٠فالبصريون يقولون : إنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء (الذي هو عامل معنوي)، ويقول الكوفيون : إنّ المبتدأ مرفوع بالخبر(الذي هو عامل لفظي) ، أما القرطبي فيرفض فكرة العوامل جملة وتفصيلا، ويطالب بعودة النحو الى قاعدة (هكذا تكلمت العرب) ، أي أن: حركة الاعراب هي من فعل المتكلم نفسه، وتكون دالة على معنى ، وهكذا قال ابن جني في خصائصه(٥٣).

٢– رفض القياس والقياس المنطقي خاصة ٠

٣ – رفض العلل وتفريعاتها ٠

٤– حذف التمارين غير العملية.

ومن هذا يتضح أن القرطبي أراد من خلال محاولته هذه تيسير النحو ،لأنه طالب بترك الدراسة الشكلية للنحو المترتبة على تأويلات وتعقيدات نظرية العامل، وما جرَّت اليه من مصاعب. وكذلك ابراهيم مصطفى فإنه اتجه الى دراسة المعاني النحوية من خلال جعله حركات الاعراب دوال على معان ، فجعل الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة، والفتحة تعطى لكل خارج عن وضع الإسناد والإضافة(٥٤)، فضلا عن أن ابراهيم مصطفى حاول أن يجمع ما فرَّقه النحاة واحد معتمداً بذلك على المبدأ نفسه الذي اتبعه – الحركات دوال على معان – عند جمعه لهذه الأبواب،

إذ إنّ كلاً من (المبتدأ والفاعل ونائبه) قد أُسند اليه(٥٥). وهذا يعني أن جميع دعوات أصحاب التيسير الذين انطلقوا من إصلاح المنهج النحوي يعدّون المعاني روح الدراسة النحوية.

المبحث الثالث/ بناء الجملة الاسمية والفعلية لدى المخزومي والجواري:

المطلب الأول/ بناء الجملة الاسمية لدى كل منهما:

مما لاشك فيه أن بعض محاولة المخزومي آراءً مستمدة من النحو الكوفي، والبعض الآخر منها كان المخزومي فيه متابعاً للقرطبي، والبعض الثالث مستمداً من إحياء النحو لإبراهيم مصطفى٠ وقد تمثلت محاولة المخزومي في كتابيه : في النحو العربي ، نقد وتوجيه، و : في النحو العربي ،قواعد وتطبيق٠ أما الأول منها فإنه : يضم الاسس النظرية للدرس النحوي، ووجوب الصيغة التي يكون عليها ، أما الثاني فهو تطبيقات لما تقدم ٠فالمخزومي عَرَّف النحو، وبَيَّنَ وظيفة النحوي ، وانتهى بدراسة أساليب التعبير التي هي من صميم الدرس النحوي ، والتي كانت بعيدة عن كتب النحو القديمة ، وتنطوي تحت علم المعاني بوصفه قسماً من علوم البلاغة، لكن المخزومي وكما كان الجرجاني ينظر الى معاني النحو وأهميتها في نظم الكلام والتراكيب، فقد جعل الأساليب جزءاً مهما من الدرس النحوي، وهذا مؤشر على تداخل علوم العربية فيما بينها ويرى المخزومي كغيره من أصحاب المنهج الوصفي : أن القيود والقواعد لا تؤدي الى تربية اللسان على الفصاحة ، وإنما تشحن الحافظة الذهنية بالقواعد النظرية والخلافات في التعليل الأقيسة التي يطغى عليها طبع المنطق ،وفي هذا المنهج غرابة عن منهج اللغة٠

ويؤكد المخزومي أنه في حالة سقوط العامل سيتوجه الدارس الى التركيب اللغوي كي يستخلص معناه من خلال إدراكه وظائف المفردات التي تركب منها ،من دون إدخال ما لا ينفع في تفكيرنا٠إذ إنّ أهم أهداف النحو هو الوصول الى إدراك المعنى في التركيب . وجعل المخزومي أساس تبويب النحو التشابه في المعنى وليس التشابه في العمل الاعرابي ٠ والمرفوعات عند المخزومي نوعان: الأول: مرفوع أصالة (المبتدأ والفاعل) أو المسند اليه ، والثاني: مرفوع تبعاً ٠٠ والتوابع عنده : النعت، التوكيد ، البدل ، والأخيران يطلق عليهما البيان، وخبر المبتدأ الذي هو، وأخرج العطف من التوابع٠ والجملة الاسمية عنده يكون فيها المسند دالاً على الثبات والدوام (لا يكون المسند فيها فعلاً) نحو : محمد أخوك ، و : الحديد معدن ٠

أما الجواري؛ فإن الرفع عنده لا يكون إلا في المسند والمسند اليه ، والأسماء التي لا تخرج عن أحد طرفي الاسناد هذين، هي: المبتدأ والفاعل واسم كان ونائب الفاعل ، ووكل منهم مسند اليه أو موصوف ، وخبر (إنّ) وكل منهما مسند (٥٦). والاسناد عنده نوعان : بسيط ، وهو الذي

يستحق طرفاه الرفع، نحو : زيد قائم ،فإذا قيد بزمن أو بمعنى ، صار هذا المعنى شريكاً في صفة الاسناد ،،فنزل به عن مرتبة الرفع الى النصب(٥٧) .

وأما المسند اليه؛ فيدخله قيد التوكيد أو غيره من معاني الحروف المتعارف دخولها على الجمل الاسمية . وقد ذهب الجواري مذهب الجرجاني في معنى الاعراب بالعودة الى معنى النحو ، ورأى أن الألفاظ العربية طائفتان : الأولى لها مدلول قائم بذاته ، ومفهوم مستقل بحدود ، وهي الأسماء ، والثانية : ليس ذلك ، لكنها تفتقر الى الأسماء ، وهي الأدوات .

وقد أفاد الجواري من الشيخ الجرجاني حين ربط الألفاظ وعلم النفس في جملة من افاضاته القيمة (٥٨).ومعنى هذا أن انتظام الكلام عنده مرتبط بالتركيب فيما يوحيه جملياً من معاني النحو.

ومن هنا؛ فإن الجواري رتب دراسته في ضوء إجمالات عبد القاهر ،فحدد تركيب الجملة وتأليفها : بأنها الفاظ مركبة تعبر عن فكرة ، وتفصح عن معنى ذات طرفين ، وصف وموصوف(مسند ومسند اليه)، فإذا خلا الوصف من معنى الزمن كان الإسناد اسمياً، وسميت الجملة اسمية ، وبعكسه فالجملة فعلية (٥٩). على أن مستوى دراسة الجواري للجملة يعيد الى الأذهان ضرورة رجوع علم المعاني الى موقعه المتميز من علم النحو ،إذ إنّه درس نظام الجملة في ضوء نظرية الجرجاني . وأنّ اللغات العالمية تختلف بالنسبة الى ترتيب معالم النظم فيس الكلام . وهو يرى أن العربية لا تلتزم نظاما بعينه في تركيب الكلام ، وأن النحو لا يلتفت الى نظام الجملة ولم يُعنى به أي عناية ،وإن كان علم المعاني قد نهض بقدر من هذا الأمر في كلامه عن التقديم والتأخير وأساليب القصر والخبر والانشاء(٦٠).

المطلب الثاني/ بناء الجملة الفعلية عند المخزومي والجواري:

إن الجملة الفعلية عند المخزومي هي التي يكون فيها المسند دالاً على التغيير والتجدد ، أو هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الاسناد وتغييره، والجملة الظرفية يعدّها مرة فعلية ، حينما يكون فيها المسند معتمداً على النفي او الاستفهام، وملحقة بالجملة الاسمية إذا لم تعتمد على النفي أو الاستفهام، وبهذا فهي لم تكن جملة مستقلة بنفسها ،ويرى المخزومي أن الفاعل في الجملة العربية نوعان، الأول: فاعل يفعل الفعل اختياراً، والثاني: فاعل يقوم به الفعل أو يتلقى الفعل وينفعل به ولا اختيار له في أن يفعل الفعل أو لا يفعله نحو: نزل المطر(٦١) .

أمّـا الجواري الذي حدَّد تركيب الجملة وتأليفها – كما مر آنفاً – بأنها ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة و... الخ، فإذا ضم الوصف معنى الزمن كان الاسناد فعلياً . والدكتور الجواري ينتقد منطق دراسة اللغة الذي يجعل الموضوع الواحد متفرقاً على أبوابٍ عدة ، فمثلاً : الفعل يُدرس في موضعين ، الأول : باب المعرب والمبني ، ثم يرجع الى بحثه في باب الفاعل والمفاعيل ، فيدرس أثره في الأسماء وعمله فيها . وكل هذا يجري وكأن الفعل حقيقة قائمة بذاتها لا علاقة لها في التركيب وتأليف الكلام(٦٢). على أن الجواري يريد دراسة الفعل في ضمن الجملة لأنه بها جميعا يصل الى المعنى المراد . وهو يرى ضرورة العناية بالأساليب الجملية؛ لأن النحاة أغفلوا دراسة النفي والشرط التي يحتاج كل منها الى عناية خاصة ، يقف بها الدارس على كيفية التعبير الدقيق عن غرضه(٦٣) .

المبحث الرابع/ بناء الجملة لدى تمام حسان:

المطلب الأول/ الجملة ووظيفة القرائن اللغوية فيها:

إن علم النحو يبحث عن اصول تكوين الجملة العربية ، وقواعد الاعراب، والذي يلحظ على النحويين: اهتمامهم ببحث المسألة الثانية منه، وإهمالهم بشكل واضح المسألة الاولى. وهذا الامر هو الذي جعل بعض الدارسين المحدثين أن يهتموا بدراسة الجملة العربية نحوياً ، فظهرت عدة دراسات بهذا الشأن(٦٤)، ومنها دراسة تمام حسان التي يقول فيها : إن المعنى غاية اللغة ، وغاية اللغة أن تركب الأصوات بشكل مفردات، والمفردات تركب بشكل جمل (٦٥)، والجمل تعبر عن معنى، وقد ذكر النحويون تمام الفائدة (ايصال معنى الجملة كما ينبغي) لأن هناك جملاً تركيبها صحيح لكن معناها خطأ ،كقولنا : طار الجبل ، وهذا الكلام مجاز وهو خارج النحو .وهذا سيبويه يعطي الجملة ذات الشكل الصحيح والقبيح والمحال (٦٦)، وفي هذا اشارة الى أن النحويين التفتوا اليها سابقا ، ولذلك انشغلوا بحركة الاعراب.

وفي ضوء ما تقدم؛ فإن محاولة تمام حسان تَعَدَّ دراسة للتراث النحوي على وفق منهج بنيوي حديث، وله الحق في ذلك؛ لأن اللغة واحدة ، لكن المناهج تتعدد، فمثلاً درس الكوفيون العربية على وفق تصورهم وكذلك البصريون، وكذلك أصحاب التيسير ، فكل منهم درسها على وفق منهج معين. وتمام حسان درسها على وفق نظرية البنيوية الحديثة (السياقية) ،إذ جعل حركة الاعراب قرينة من القرائن التي تصل الى المعنى، الى جانبها قرائن لفظية ومعنوية، والحركة من القرائن اللفظية. وتقوم فكرته على أساس تجاوز الحركة الاعرابية طالما هي قرينة من القرائن المتبقية التي

ستعوض عنها لإفهام المعنى. والقول: خرق الثوب المسمار، فالسامع لهذا القول يفهم أن الثوب خرق المسمار، لكن مرجعية الواقع العملي أمنت المعنى ، فأمن اللبس .

والقرائن اللفظية هي(٦٧):النغمة :التي يمكن الاستغناء عنها بوضوح المعنى، والعلامة الاعرابية: التي نالت اهتماما واضحا من النحاة، إذ عدّوها أوفر القرائن حظا عندما جعلوا الاعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيها عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الاعراب الظاهر والاعراب المقدر والمحل الاعرابي ، واختلافهم في هذا الاعراب، والرتبة :هي قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه ، وتخضع لمطالب أمن اللبس ، والصيغة : فالصيغ هي فروع على مباني التقسيم الثلاثة : الاسم والصفة والفعل دون غيرها من اقسام الكلام، وهي بذلك قرينة لفظية، والمطابقة : التي تعمل في الصيغ الصرفية والضمائر والنواسخ المنقولة عن الفعلية وما يلحق (نعم) من تاء التأنيث، وتكون المطابقة في: العلامة الاعرابية، و:الشخص(التكلم والخطاب والغيبة)، و:العدد(الافراد والتثنية والجمع)، والنوع(التذكير والتأنيث)، والتعيين(التعريف والتنكير)، والربط : الذي هو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر، والتضام ، والأداة. أما القرائن المعنوية فهي: الاسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها .وفي ادراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عدَّه النحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، وكذلك الشاذ والقليل والنادر .

المطلب الثاني/ الزمن في الجملة الفعلية:

ذهب الدكتور تمام حسان الى أن الحديث عن الزمن يتطلب ضرورة التفريق بين الزمن النحوي والزمان، فالزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل الى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم ، كالمصادر والخوالف (٦٨). والزمن بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه في الصرف، إذ هو صيغة الفعل مفردة خارج السياق ، فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ، ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث من دون الزمن .وحين يستفاد الزمن الصرفي من صيغة للفعل يبدو قاطعا في دلالة كل صيغة على معناها الزمني وعلى النحو الآتي:

- صيغة فعل وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي .
- صيغة يفعل وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الحال والاستقبال.
- صيغة افعل وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الحال والاستقبال.

أمـا الزمن النحوي ،فكما أشير اليه آنفا ، هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل الى معناه . ولما كان النحو هو نظام العلاقات في السياق ، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق ، وليس الصيغة المنعزلة ،ولما كان الصرف هو نظام المباني والصيغ ، يكون الزمن الصرفي مقتصراً على معنى الصيغة ، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياقات ، ومن هنا فإن النظر الى الزمن في السياق يتطلب نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة ،إذ إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة ، وأن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن(٦٩) ، فهما مختلفان .

وكان سهل على النحاة تحديد الزمن الصرفي من أول وهلة ، حين نظروا في معنى الزمن في اللغة العربية ، فقسموا الأفعال على وفقه على : ماض ومضارع وأمر ، ثم جعلوا من هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقه على صيغ الأفعال في السياق(٧٠) . وهم بهذا لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي ،إذ كان عليهم إدراك طبيعة الفرق بين مفردات النظام ومطالب السياق ، ثم ينسبون الزمن الصرفي الى النظام الصرفي ، والزمن النحوي الى مطالب السياق. وما دام النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة ...الخ ،فلابد أن تؤدي القرائن الحالية والمقالية دورها كاملاً في تحديد هذا الزمن. وللكشف عن الزمن فيمكن النظر في أنواع مباني الجملة العربية ، التي هي تُقسم على: خبرية وإنشائية، وكل منها تضم تفرعات . والزمن جزء من معنى الفعل ، لكنه ليس جزءاً من معنى الصفة، فمثلاً الفعل (ضرب) فيه عنصران، الأول: الضرب المستفاد من الاشتقاق، والثاني: المضي المستفاد من الصيغة. فإذا عرف أن الضرب حدث ، وأن المضي زمن ، يكون (ضرب)فعلاً ماضياً .

الخاتمة والنتائج:

أجمع النحاة المحدثون على عسرة النحو، لكنهم اختلفوا في كيفية المعالجة ، فمنهم (المحافظون والعاملون في الحقل التربوي) يرون أن التيسير هو الذي يضمن نحواً سهلاً، تخف مؤنته على المتعلم وتقرب مسائله من فهمه ، ويرون أيضا أن التيسير لا يمس النحو القديم ولا يمتد الى الاصول ، وإنما يقتصر على الحذف والاقتصار وإعادة ترتيب الأبواب .

أمـّا المجددون؛ فيتجهون الى خطوة تسبق التيسير بمفهومه المتقدم الذكر ، فهم يحاولون بناء خطوة جريئة تتوخى إحياء أو اصلاح النحو، وإذا تمت هذه الخطوة تلاها استخلاص ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم ثم تقديمه بأساليب تعليمية حديثة. فهم يرون أن هذا الاحياء أو الاصلاح هو الذي يفضي الى التيسير أو يعين على بلوغه. ومن هنا كان الاستاذ ابراهيم مصطفى

لا يسمي عمله تيسيراً ، وإنما كان يراه إحياءً للنحو أو بعثاً للحياة في أوصاله، وكذلك الدكتور المخزومي فهو الآخر يرى حاجة النحو الى الاصلاح قبل التيسير، وهو يفرق بينهما بقوله:((إن بعض الدراسات النحوية الحديثة تهدف الى التيسير والتسهيل ، وبعضها يهدف الى الاصلاح)). وكذلك الجواري فإنه لم يختلف عن سابقيه في نظرته الى التيسير ، إذ يرى أن اصلاح الدرس النحوي وإقامته على اسس جديدة على طريق التيسير .

ومما تقدم ذكره؛ يلحظ أن جميع أصحاب التيسير دعوا الى ضرورة اسقاط نظرية العامل كي يتجه الدارس الى المعنى من خلال ادراكه وظائف المفردات التي تركب منها ،إذ إنّ ادراك المعنى في التركيب هو أهم أهداف النحو. فدرسوا حركات الاعراب ومعانيها محاولين بذلك اقامة الإسناد ووظيفة الحركات محل نظرية العامل وهناك دعوة اخرى الى وجوب أن يكون ترتيب الكلمات كترتيب المعاني في الذهن، ومن ثم ترتب الكلمات على ضوئها بالشكل الظاهر. وبهذه الدعوة يتضح تأثرهم بنظرية النظم للشيخ عبد القاهر الجرجاني من خلال اهتمامهم بأثر السياق بتوجيه المعنى ، فضلاً عن تركيب الكلمة في سياقها المناسب الذي يؤثر في دلالة الجملة. وقد اختلفت محاولة الدكتور تمام حسان عمَّن سبقه في: أنَّه أقام القرائن المعنوية واللفظية مكان فكرة العامل، إذ أصبح من الممكن الاستغناء عن الحركة الاعرابية عنده؛ لأنها واحدة من القرائن اللفظية التي لا يتم الاعتماد عليها مباشرة في تحديد المعنى. في حين عدَّ الذين سبقوه الحركات دوال على المعاني، وهي أساس في الدراسة النحوية ولا يمكن الاستغناء عنها .

الهوامش:

١. الكتاب : ٢٥/١
٢. م . ن : ١١٩/٣
٣. ينظر : مفهوم الجملة الموسعة والجملة الدنيا في كتاب سيبويه :٢-٥
٤. ينظر :الكتاب : ٧٣/١، ٣٣،٣٤، ٤٥

5- U.Mosel :Diesyntaktische.....(Diss.Munchen1975)Bd:1.S.17.

نقلا عن : مدخل الى دراسة الجملة العربية :١٧ومابعدها.

٦- الخصائص : ١/ ١٨-١٩
٧- ينظر : الكتاب : ١٢٢/١
٨- ينظر : شرح التسهيل : ٥/١، و: الكتاب : ١٢/١
٩- الكتاب :٧٨/٢
١٠- الخصائص:٢٩/١، باب القول على الفصل بين الكلام والقول
١١- ينظر :معاني القرآن للفراء:١٩٥/٢، ٣٣٣،٣٨٧، وينظر :المصطلحات في معاني القرآن للفراء:٣٧
١٢- المقتضب :٨/١
١٣- الاصول في النحو :٧/١

١٤- ينظر : الخصائص :٢٧/١

١٥- شرح الكافية في النحو :٢٥/١

١٦- مغني اللبيب : ٤٢/٢

١٧- المفصَّل في العربية : ٦

١٨- شرح المفصل لابن يعيش :٧٨/١

١٩- ينظر :في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث :٢٣

٢٠- ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٦/٢

٢١- ينظر : مغني اللبيب :٤١/٢-٤٣، و:ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩

٢٢- ينظر : مغني اللبيب : ٤٢٠/٢-٤٢١

٢٣- في النحو العربي نقد وتوجيه :٥١

٢٤- ينظر : تطور الجملة العربية بين النحويين والاصوليين: ٧٧

٢٥- ينظر : من أسرار اللغة : ٢٢٢-٢٢٣

٢٦- ينظر : تطور الجملة العربية بين النحويين والاصوليين: ٧٧

٢٧- م . ن : ٧٨

٢٨- شرح الكافية : ٩٨/١

٢٩- في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤١

٣٠- م . ن : ٢٦٨

٣١- ينظر : شرح ابن عقيل : ٨/١

٣٢- ينظر: في تاريخ اللغات السامية: ١٥/٤

٣٣- تلخيص المفتاح: ٤٧

٣٤- دلائل الاعجاز : ١٣٣-١٣٤

٣٥- شرح المفصل لابن يعيش : ٨٣/١

٣٦- حاشية الأشموني : ٢٠٢/١

٣٧- م . ن :٢٨٢/٣

٣٨- ينظر : نحو التيسير : ٧٧

٣٩- الكتاب : ١٦٥/٢

٤٠- ينظر :Auxiliar verb 23

٤١- ينظر : جهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو العربي : ٦، و : الخاتمة والنتائج

٤٢- ينظر : نحو التجديد : ٢٣

٤٣- ينظر : نحو التيسير : ٢٣

٤٤- إحياء النحو : ٤١-٤٢

٤٥- م . ن : ١

٤٦- الحدود في النحو للفاكهي : ٢١٥

٤٧- ينظر : احياء النحو : ٥٣

٤٨- ينظر : م . ن: ٧٢

٤٩- ينظر : الرد على النحاة : ١٣ – ١٧

٥٠- ينظر : مدرسة الكوفة :٣٩٢

٥١- ينظر : معاني القرآن للفراء :٢/٢١٨
٥٢- ينظر : الرد على النحاة : المقدمة
٥٣- ينظر : الخصائص : ١ /٣٢
٥٤- ينظر : احياء النحو : ١٢٩، ٧٨
٥٥- ينظر : م . ن : ٨٤ – ٨٥
٥٦- ينظر : نحو التيسير : ٧٥
٥٧- ينظر : م . ن : ٧٩-٨٠
٥٨- ينظر :تطور البحث الدلالي :٤٦
٥٩- ينظر : نحو التيسير : ١٢٣
٦٠- ينظر : م .ن : ١٣٤
٦١- ينظر : في النحو العربي نقد وتوحجيه : ٦١ – ٦٢
٦٢- ينظر : نحو التيسير : ٥٥ – ٥٦
٦٣- ينظر : م . ن : ١٢٧
٦٤- ينظر : الجملة العربية، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية : ٧
٦٥- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٣ -١٦٥
٦٦- ينظر : كتاب سيبويه : ١/٢٥ -٢٦
٦٧- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٩ -٢٤٠
٦٨- ينظر : م . ن : ٢٤٠ -٢٤١
٦٩- ينظر : م ن : ٢٤٢
٧٠- ينظر : م ن : ٢٤٣

مصادر البحث:

القرآن الكريم .

١. إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ،مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ١٩٥٩ م .
٢. أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، طبعة دمشق ، المجمع العلمي.
٣. الأصول في النحو لأبن السراج ،تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي، النجف ١٩٧٣م .
٤. تاريخ اللغات السامية ، ولفنسون اسرائيل ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٦١م .
٥. تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة ٧٣٩، طبعة فيينا سنة ١٨٥٣ بتحقيق المستشرق أ.ف. ميهرن.
٦. تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والاصوليين ، د/ صالح الظالمي ، مكتبة المواهب في النجف .
٧. حاشية الصبان على الأشموني ، المطبعة الشرقية ، ١٣١٩هـ، محمد بن علي الصبان.
٨. شرح كتاب الحدود في النحو، تأليف : عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق : المتولي رمضان الدميري،
٩. مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية ،١٩٩٣م .
١٠. جهود الجواري في تجديد النحو وتيسيره ، د/ نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٥م .
١١. الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه ، دراسة وصفية تحليلية ، الدكتور علاء اسماعيل الحمزاوي ، القاهرة . جامعة المنيا ، كلية الآداب .

١٢. الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ،دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الرابعة – بغداد ١٩٩٠م.
١٣. دلائل الاعجاز ، تأليف الشيخ الامام أبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ ، أو ٤٧٤هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر/محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع ، ط٣، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
١٤. الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، القاهرة ١٩٤٧م.
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
١٦. شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد المختون ،هجر للطباعة ١٩٩٥م .
١٧. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، النحوي ٦٨٦ هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م ، جامعة قار يونس – ليبيا .
١٨. شرح المفصل (ط. المنيرية) ،المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين،الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.
١٩. العربية معناها ومبناها ، د / تمام حسان ، مطبعة الهيأة المصرية للكتاب ١٩٧٢م .
٢٠. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ،د / نعمة رحيم العزاوي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"،، ١٩٩٥م .
٢١. في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي ، القاهرة ١٩٦٦م .
٢٢. في النحو العربي (نقد و توجيه)، تأليف : د. مهدي المخزومي ،منشورات دار الرائد العربي _ بيروت، الطبعة الثانية _ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٢٣. الكتاب (كتاب سيبويه) ، المؤلف: سيبويه ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ،الناشر: الخانجي.
٢٤. من اسرار اللغة ، د / ابراهيم أنيس ،ط /٤ ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري جمال الدين (ت ٧٦١هـ) ، المحقق: مازن المبارك – حمد علي حمد الله ،سنة النشر: ١٣٦٨ – ١٩٦٤م .
٢٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ،د/ مهدي المخزومي ،ط /٢، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٩٥٨م .
٢٧. مجلة السدير ، العدد السابع ، السنة الثانية ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٥ م .
٢٨. المفصل في علم العربية ، المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري ، المحقق: فخر صالح قدارة ، سنة النشر: ١٤٢٥ – ٢٠٠٤، الطبعة الأولى .
٢٩. مفهوم الجملة الموسعة والجملة الدنيا في كتاب سيبويه.
٣٠. المقتضب ، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، الطبعة الأولى
٣١. نحو التجديد ، د / محمد حسين الصغير ، العراق – بغداد ،وزارة الثقافة العراقية ،١٩٨١م.
٣٢. نحو التيسير ، دراسة ونقد وتوجيه ،د /احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،١٩٨٤م .
٣٣. نحو الفعل ، د / احمد الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م .
٣٤. نحو القرآن ، د / احمد الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م .

Resources:

1. Holy Qur'an
2. Syntax resurrection, Ibrahim Mustafa, Translation and Writing Committee Publishing House, 1959.
3. Secrets of Arabic, Abu Al Barakat Al Anbari, Damascus edition, Scientific Convention.
4. Al Usoul fi AL Nahu, Ibn Al Sarraj, edited by Dr. Abdul Hussein AL Fatli, Najaf, 1973.
5. History of semiotic languages, Wilvinson Israel, 1st ed. Egypt, 1961.
6. Summary of Al Miftah fi Al M'ani wa Al Bayan, Jalal Al Deen Al Shaf'I, Vienna edition, 1853, edited by A.F. Maihern.
7. Development of Arabic sentence study between grammarians and fundamentalists, Dr. Salih Al Dhalimi, Al Mawahib Library in Najaf.
8. Hashiat Al Sabban, Ali Al Ashmoni, Al Sharqia Publications, 1319 AH, Mohammed bin Ali Al Sabban.
9. Explanation of Boarders in syntax, Abdullah bin Ahmed Al Fakihi, edited by Al Mitwalli Ramadhan Al Dimairi, Wahba Library, 2nd ed. 1993.
10. Juhood Al Jawari in renewing and simplifying syntax, Dr. Ni'ma Raheem Al Azzawi, Dar Al Sh'oon Al Thaqafiya Al 'Amma, 1995.
11. Lower sentence and expanded sentence in Sebawaih's book, Analytical descriptive study, Dr. Alaa Ismaieel Al Hamzawi, Cairo, Almania Univeristy, College of Arts.
12. Al Khasa'is, Abu Al Fatih Othman bin Jinni (392 AH), edited by Mohammed Ali Al Najjar, Dar Al Sh'oon Al Thaqafiya Al 'Amma, 4th ed.-Baghdad 1990.
13. Evidences of inimitability, Abu Bakir Abdul Qahir Abdulrahman bin Mohammed Al Jurjani, Al Quds Company Press, 3rd ed. 1413 AH-1992.
14. Answering the grammarians, Ibn Madhaa' Al Qurtubi, Cairo, 1947.
15. Ibn Aqeel explanation of Alfiyat Ibn Malik, Ibn Aqeel bin Abdulrahman Al Aqeely Al HamdaniAl Misri, edited by Mohammed Mhie Aldeen Abdulhameed, Dar Al Turath – Cairo, Dar Misr Publications, 20th ed. 1980.
16. Explanation of Ibn Malik's Al Tasheel, edited by Dr. Abdulrahman Alsaied and Dr. Mohammed Al Makhtoon, Hajir Publications 1995.
17. Explanation of Ibn Al Hajib's Alradhi ala Alkafiya, Radhi Aldeen bin Al Hasan Al Radhi Al Israbathi 686 AH, edited by Prof. Dr. Yousif Hussein Omer, 1975, Qar Younis University, Libya.
18. Explanation of Al Mufassal, Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Mouafaq Aldeen, Idarat Altiba'a Almuniriya.
19. Arabic: Its semantics and structure, Dr. Tammam Hassan, Alhay'a Almisriya Lilkitab, 1972.
20. About the movement of renewing syntax in the modern era, Dr. Ni'ma Raheem Al Azzawi, Dar Alsho'oon Althaqafiya Al'amma, 1995.
21. Arabic syntax: Grammar and application, Mehdi Almakhzoomi, Cairo, 1966.
22. Arabic syntax: Criticism and direction, Mehdi Almakhzoomi, Dar Alra'id Alarabi, Beirut, 2nd ed. 1986.

23. Al Kitab, Sebawaih, edited by Abdulsalam Mohammed Haroon, Alkhanchi.
24. From the secrets of language, Dr. Ibrahim Anees, 4th ed. Cairo, 1972.
25. Mughanni Allabeeb 'an Kutub Al'Aareeb, Ibn Hisham Al'Ansari Jamal Aldeen, edited by Mazin Almubarak-Hamad Ali Hamad, 1964.
26. Al Kufa school and its trend in language study and syntax, Dr. Mehdi Al Makhzoomi, 2nd ed. Albabi Alhalabi Publications, Egypt, 1958.
27. Alsadeer Journal, issue 7, University of Kufa, College of Arts, 2005.
28. Almufassal in Arabic science, Mahmoud bin Omer Alzamakhshari, edited by Fakhr Salih Qadara, 2004, 1st ed.
29. The concept of expanded sentence and lower sentence in Sibawaih's book.
30. ALmuqtadhab, Abu Al Abbas Mohammed bin Yazeed Almubarrad, edited by Mohammed Abdulkhaliq 'Adheema, Ministry of endowments, Cairo, 1994, 1st ed.
31. Syntax of renewal, Dr. Mohammed Hussein Alsagheer, Iraq-Baghdad, Iraqi Ministry of Culture, 1981.
32. Syntax of easiness: research, criticism, and direction, Dr. Ahmed Abdulsattar Al Jawari, 1984.
33. Syntax of the verb, Dr. Ahmed Al Jawari, 1974.
34. Syntax of Qura'n, Dr. Ahmed Al Jawari, 1974.